تأثير العمالة الأجنبية على الاقتصاد العراقي

The Impact of Foreign Labor on The Iraqi Economy

الأستاذ الدكتور حيدر عبدالحسين حميد المستوفي

Prof. Haider Abdulhussein Hameed ALmustawfi

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Dr.haider.almustawfi@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

أصبحت ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي ظاهرة مصاحبة لحالة التطور الاقتصادي الذي يمر به البلد ولا سيما بعد التحولات التي حصلت نتيجة لتغيير النظام السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ وما صاحب ذلك من مرحلة الانفتاح على جميع الأصعدة " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية " , ويرجع تدفق العمالة الاجنبية الى العراق بشكل عام لوجود الموارد الاقتصادية كالنفط وما ينتج عنه من وفرة اقتصادية شكلت مركز جذب للعمالة من الدول الغنية والفقيرة , إضافة الى التحول الديمقراطي والحضاري بمعناه الشمولي في العراق واتجاهه نحو التنمية اذ نلاحظ في الآونة الأخيرة ان عجلة التنمية قد تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها استقدام اعداد كبيرة من العمالة صارت تمثل مواقع جوهرية في أنماط التنمية القائمة في المجتمع في الوقت الذي يعاني فيه افراد المجتمع الأصلي من بطالة وصلت الى مستويات عالية .

تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على احدى الظواهر التي ظهرت وازدادت في المجتمع العراقي خاصة في سوق العمل العراقي وهي ظاهرة تزايد العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق وما يترتب على انتشارها من اثار تنعكس على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع , وان مشكلة البحث تمثلت في تزايد معدلات البطالة في العراق الناشئة من عدة أسباب منها زيادة حجم العمالة الأجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي للعمل في العراق ما يؤثر على قلة الفرص التي يمكن ان يحصل عليها العمال العراقيون وتاثيرها على النشاط الاقتصادي , وتمثلت فرضية البحث في ان للعمالة الوافدة تاثيرات سواء كانت إيجابية ام سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كون ان العراق لايزال يمتلك مجموعة عوامل اقتصادية جاذبة للعمالة الأجنبية على الرغم من كل الظروف التي يمر بها , كما ان عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ فرضت الاستعانة بالعمالة الأجنبية لأغراض متعددة, وقد كانت اهم الاستنتاجات التي

توصل اليها البحث باستحواذ العمالة الأجنبية لاغلبية فرص العمل المتوفرة في العراق خاصة بعد الانفتاح الذي شهده بعد ٢٠٠٣ واستعانة أصحاب العمل بهم بشكل كبير لقدراتهم ومهاراتهم العالية فضلا عن انخفاض اجورهم , إضافة للتحويلات النقدية للعمالة الأجنبية والتي تحتل نسبة كبيرة من العملات الصعبة والتي تشكل خطرا اقتصاديا كبيرا على الاقتصاد العراقي الوطني لما تؤدي تلك التحويلات من هروب العملة الصعبة واستنزاف الموارد المالية للبلد . وكانت اهم التوصيات ان يكون الطلب على العمالة الأجنبية كمكمل للعمالة الوطنية وتركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة الماهرة وبشروط محددة ورفع رسوم وتكاليف استقدامها وهذا الامر يتطلب توفير الكوادر العراقية المدربة والمؤهلة عن طريق إيجاد طاقات بشرية وطنية مدربة ومؤهلة باعداد كافية عن طريق راس المال البشري لمواجهة احتياجات العراق الحالية والمستقبلية فضلا عن تشجيع العمل بالقطاع الخاص .

الكلمات المفتاحية : سوق العمل العراقي , العمالة الأجنبية , الاقتصاد العراقي , التنمية الاقتصادية

Abstract

The phenomenon of foreign labor coming to Iraqi society has become a phenomenon accompanying the state of economic development that the country is going through, especially after the transformations that occurred as a result of the change of the political system in Iraq in 2003 and the accompanying phase of openness on all levels "economic, political and social". The influx of foreign labor to Iraq in general is due to the presence of economic resources such as oil and the resulting economic abundance that formed a center of attraction for labor from rich and poor countries, in addition to the democratic and civilizational transformation in its comprehensive sense in Iraq and its direction towards development, as we notice recently that the wheel of development has moved quickly, which has moved with it the recruitment of large numbers of labor that have become essential sites

in the existing development patterns in society at a time when members of the original society suffer from unemployment that has reached high levels.

The importance of the research lies in the fact that it sheds light on one of the phenomena that has emerged and increased in Iraqi society, especially in the Iraqi labor market, which is the phenomenon of the increase in foreign labor coming to Iraq and the effects of its spread on economic variables and society. The problem of the research was represented in the increase in unemployment rates in Iraq resulting from several reasons, including the increase in the volume of foreign labor coming to Iraqi society to work in Iraq, which affects the lack of opportunities that Iraqi workers can obtain and its impact on economic activity. The hypothesis of the research was that foreign labor has effects, whether positive or negative, on many macroeconomic variables, since Iraq still has a group of economic factors that attract foreign labor despite all the circumstances it is going through. The process of economic development in Iraq after 2003 imposed the use of foreign labor for various purposes. The most important conclusions reached by the research were that foreign labor has taken over the majority of job opportunities available in Iraq, especially after the openness it witnessed after 2003 and employers' use of them greatly for their high capabilities and skills, in addition to their low wages. In addition to the cash transfers of foreign workers, which occupy a large percentage of hard currencies and pose a major economic risk to the Iraqi national economy, as these transfers lead to the flight of hard currency and the depletion of the country's financial resources. The most important

recommendations were that the demand for foreign workers be a complement to national workers and that recruitment focus on qualified and skilled workers under specific conditions and raise the fees and costs of their recruitment. This requires providing trained and qualified Iraqi cadres by creating sufficient numbers of trained and qualified national human energies through human capital to meet Iraq's current and future needs, in addition to encouraging work in the private sector.

Keywords: Iraqi labor market, Foreign workers, Iraqi economy, Economic development.

المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية تظهر العمالة الأجنبية كعنصر أساسي يلعب دورا حيويا في الاقتصادات الوطنية , لاسيما في الدول النامية . يعد العمال المهاجرون والعمالة الأجنبية عاملا رئيسيا في العديد من القطاعات الاقتصادية من الزراعة الى الصناعة الى الخدمات , مما يسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي .

كما ان العمالة الأجنبية تحظى بمزايا تنافسية في سوق العمل مما يجعلها تكون الخيار المفضل لبعض أصحاب العمل , وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن ان تجلبها العمالة الأجنبية فان وجودها يثير تحديات عدة , كما يمكن ان تؤدي العمالة الأجنبية الى تقليل الفرص المحلية للعمل وتشويه التوزيع العادل للثروة مما يزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي .

توجد حاجة ملحة لتبني سياسات فعالة لادارة العمالة الأجنبية وضمان استفادة الاقتصاد الوطني من خبراتها دون ان يؤثر سلبا على العمال المحليين والمجتمعات , يجب ان تركز هذه السياسات على توفير فرص العمل للعمالة المحلية وضمان تكافؤ في سوق العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية للعمالة الأجنبية , علاوة على ذلك يجب ان تتضمن هذه السياسات تدابير لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر تاثرا بالفقر , بهدف تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الدول النامية مثل العراق .

لقد تزايدت اعداد العمالة الأجنبية في العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وهو ما يعكس تحولا مهما في هيكل القوى العاملة والتنافسية في السوق المحلية , يتسبب وجود العمالة الأجنبية في تشديد التنافس على الفرص الوظيفية مع العمال المحليين مما يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وتدهور شروط العمل وبالتالي ارتفاع مؤشر الفقر في العراق .

وتتناول هذه الدراسة البحثية تاثير العمالة الأجنبية على الاقتصاد العراقي مع التركيز على العراق كحالة دراسية لفهم التحديات والاثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود العمالة الأجنبية وتقديم توصيات وسياسات فعالة للتعامل مع هذه القضية , حيث تضمن البحث ثلاث محاور تناول المحور الأول منهجية البحث , اما المحور الثاني فتطرق الى مفهوم العمالة الأجنبية ومظاهرها في العراق بينما المحور الثالث فاهتم باهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول : منهجية البحث ..

أولا : مشكلة البحث :

على الرغم من أهمية العمالة الأجنبية في تطور الاقتصاد , ولا سيما في ظل التنمية التي يشهدها المجتمع , تكمن مشكلة البحث في تزايد معدلات البطالة في العراق نتيجة زيادة العمالة الأجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي للعمل في العراق ما يؤثر على قلة الفرص التي يمكن ان يحصل عليها العمال العراقيون نتيجة للظروف التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وقلة فرص العمل التي يمكن ان يحصل عليها خريجوا الجامعات العراقية والباحثين عن عمل والعاطلين مما سبب الى زيادة مشكلة البطالة والتي انعكست اثارها على المجتمع العراقي , وكيفية تاثيرالعمالة الأجنبية على النشاط الاقتصادي .

ثانيا : أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على احدى الظواهر التي ظهرت وازدادت في المجتمع العراقي خاصة في سوق العمل العراقي وهي ظاهرة تزايد العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق والتي تنتج عنها اثار مختلفة منها تزايد البطالة بين الشباب والعمالة الوطنية فضلا عن التداعيات الأمنية والاجتماعية وغيرها , كما تنبع أهمية البحث من أهمية العمالة الأجنبية في العراق , وما يترتب على انتشارها من اثار تنعكس على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع ,

ومن ثم العمل على اعداد برامج تهدف الى بيان دور العمالة الأجنبية في المجتمع في المجتمع وتوضيح طبيعة الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة عن استقدامها .

ثالثا : فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من ان العراق لا يزال يمتلك مجموعة عوامل اقتصادية جاذبة للعمالة الأجنبية على الرغم من كل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها سواء الوضع الأمني او السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي , كما ان عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ فرضت الاستعانة بالعمالة الأجنبية لأغراض متعددة مما تشكل تحديا إضافيا من تحديات سياسات التشغيل والاستخدام للقوى العاملة الوطنية في ظل ضبابية هذه الظاهرة وعدم وضوحها .

رابعا : هدف البحث : يهدف البحث الى :

ا-تسليط الضوء على اهم الأسباب التي أدت الى انتشار العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق ودورها في التنمية الاقتصادية .

ب-التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في بروز العمالة الأجنبية في دول عديدة ومنها العراق .

ج-الانعكاسات التنموية الناجمة عن استقدام العمالة الأجنبية في الدول والعراق .

د-الحلول الممكن اتباعها في التقليل من الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية وتفعيل الجوانب الإيجابية منها من حيث تاثيرها على التنمية .

المحور الثاني : مفهوم العمالة الأجنبية ومظاهرها في العراق ..

أولا : مفهوم العمالة الأجنبية :

يقصد بمفهوم العمالة تلك المجموعة من الأشخاص الذين يبذلون الجهد الجسدي والنفسي لانتاج ما يطلب منهم من عمل وخبرات وخدمات من الدولة المستقبلة [١] , كذلك عرفت اتفاقية

[١] رشا ظافر محي الدين , " اثار العمالة العراقية : دراسة في ضوء القانون العراقي " , مجلة جامعة تكريت للحقوق , العدد (٢) , ٢٠٢٣ , ص ٣٢٣ .

الأمم المتحدة الخاصة بحماية المهاجرين لسنة ١٩٩١ بان العمالة الأجنبية او العمالة المهاجرة هي أولئك الأشخاص الذين يزاولون نشاطات او اعمال مقابل اجر مادي بعملة الدولة المستضيفة ويعمل هؤلاء العمال في دولة هم ليسوا جزء من رعاياها [١] .

كذلك يعرف العامل الوافد بانه كل عامل قدم الى دولة للعمل فيها مع اكمال كافة الإجراءات القانونية للحصول على تصريحات العمل من تلك الدولة سواء كان ذلك الدخول والوفود الى تلك الدولة عن طريق اتفاقية او تأشيرة دخول رسمية [٢] .

ان العمالة الأجنبية يمكن ان نراها في الدول النامية او الدول الصناعية الكبرى على حد سواء , غير ان الدول النامية هي الدول الأكثر حاجة الى تلك العمالة الوافدة بسبب البطء في نمو الاقتصاد فيها او ضعف البنى التحتية التي تحتاج في تطويرها الى عمالة اجنبية تسهم في تطويرها كحال دول الخليج التي قامت بالاعتماد شبه الكلي على العمالة الوافدة من دول شرق اسيا الى أراضيه اثناء فترة تطوير اقتصادها المحلي [٣]

كذلك فان مصطلح العمالة الأجنبية هو يطلق على كل من ارتبط بعقد معين في المهنة التي يزاولها ويطلق هذا المصطلح على العامل سواء كان يمارس عمل حرفيا او عملا مهنيا [٤] , ولعل اكثر ما يثير الاهتمام بموضوع العمالة الأجنبية انها تتجه نحو الدول الغنية بالنفط او التي تمتلك احتياطات نفطية هائلة , ويمكن ملاحظة هذا الامر في دول الخليج العربي التي كان عماد سوق العمل فيها بالاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة من دول شرق اسيا (باكستان , الهند , أفغانستان , بنغلادش) وغيرها وذلك ان تلك الدول الخليجية تحتاج الى عمالة هائلة في انشاء البنى التحتية التي كانت تفتقدها ابان خضوعها للاستعمار البريطاني , حيث بدات عملية البناء والتنمية بعد ان نالت بعض دول الخليج استقلالها من الاستعمار البريطاني فبدات بحملات اعمار كبيرة وكانت بطبيعة الحال تحتاج الى استقدام ايدي عاملة كثيرة بما ان تلك الدول كانت تحت تخلف كبير وان اغلب القوى العاملة المحلية فيها كانت تعمل في مهن الصيد

[١] مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان , التقرير الأول لاوضاع المهاجرين , ٢٠١٠ , ص ٤ .
[٢] بسمة رحمن عودة الصباح , " العمالة الوافدة في العراق : الأسباب والاثار " , مجلة الكلية الإسلامية الجامعة , العدد (٣٧), المجلد (٢) , ٢٠١٦ , ص ٤٥ .
[٣] رندا طلال حسن , دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجا , مجلة كلية الامام الكاظم , العدد (١) , المجلد (٨) , ٢٠٢٤ , ص ٩٠ .
[٤] عبد الحميد سالم الدوحاني , تاثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني , رسالة ماجستير , جامعة مؤتة , الأردن , ٢٠٢٢ , ص ٧٩ .

واستخراج اللؤلؤ كذلك تدني مستوى اجر العاملين الأجانب مقارنة بما قد يحصل عليه العامل المحلي في الدولة إضافة الى الطاعة والإخلاص في العمل من قبل العامل الأجنبي بسبب ارتباطه بعقد العمل .

ومن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة سالفة الذكر يتضح بان العمالة الأجنبية الوافدة يمكن ان تسمى بهذه التسمية او بالعمالة المهاجرة ومفهوم العمالة المهاجرة يقصد به جميع الافراد الذين يعيشون في دول غير مكان ولادتهم الأصلي [١] , ان العمالة الأجنبية تنقسم الى قسمين رئيسيين وهما العمالة العربية والعمالة الأجنبية , وتتالف العمالة العربية من معظم الدول العربية كمصر والسودان ولبنان وبلاد الشام والمغرب العربي , في حين تتالف العمالة الأجنبية من خليط هائل من الاسيويين والافريقيين والاوربيين والامريكيين , وتشكل العمالة الاسيوية تكتلات بشرية كبيرة لها تاثيرات اقتصادية واجتماعية وامنية محسوبة على المجتمع العراقي .

مما تقدم نلاحظ بان العمالة الأجنبية الوافدة تاتي من مختلف الدول ومعظمهم من شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلادش , فضلا عن مختلف الدول العربية وبلاد العالم الأخرى في اسيا وافريقيا وامريكا وغيرها من دول العالم .

فالعامل الأجنبي هو (كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية يعمل او يرغب في العمل بالعراق بصفة عامل) , وغالبا ما نلاحظ بان اغلب العمالة الأجنبية تكون من جنس الذكور علاوة على توافد اعداد من الاناث للعمل لاسيما في المجال الصحي , وبعض المجالات التي تتلائم اكثر مع الطابع النسوي [٢] , وتختلف كل مجموعة من العمالة الأجنبية سواء كانت عربية ام اجنبية عن غيرها من مجموعات العمالة الوافدة الأخرى ثقافيا واجتماعيا ولغة ودينا

يتضح مما تقدم ان العمالة الأجنبية تشمل الافراد الذين يدخلون العراق ذكورا كانوا ام اناثا بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم العراق او بعد دخولهم وسواء كان دخولهم الى العراق او بقائهم فيه مشروعا او غير مشروع وفقا لقانون الإقامة , فمنذ بدايات قيام الدولة العراقية الحديثة احتضن العراق الكثير من العمال الأجانب الوافدين اليه وقد كان معظم هؤلاء

[١] بسمة الرحمن عودة الصباح , " العمالة الوافدة في العراق : الأسباب والاثار , دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية " , مجلة اوروك , المجلد (٨) , العدد (٣) , كلية الاداب , جامعة القادسية , ٢٠١٥ , ص ٦٣١ .
[٢] لبنى عبد الله القاضي , " اثر الاعمال الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية " , المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض , السعودية , ١٩٩٠ , ص ٣٧ .

العمال من جنسيات عربية كالفلسطينيين والسوريين والمصريين والسودانيين , قدم معظمهم للاستقرار والعمل وحصل بعضهم على الجنسية العراقية فيما بعد , لكن الطفرة الاقتصادية التي عرفها العراق نهاية فترة الستينات وبداية ين بداؤا بالتوافد اليه ولا سيما من مصر والسودان , حيث امتلات المصانع والورش والمزارع بالعمال الوافدين وبدات العمالة العربية الوافدة بالانتشار في سوق الاعمال البسيطة حيث كان معظمهم عمال بناء ومزارعين وبعضهم عمل في مهن حكومية , وقد سهلت الحكومات العراقية السابقة قبل ٢٠٠٣ هذا الامر , ومنحت أصحاب الجنسيات العربية حق الإقامة والعمل في البلاد دون أي قيود حتى وصل عدد المصريين العاملين والمقيمين في العراق قبل احتلال الكويت الى اكثر من أربعة ملايين , فيما بلغت اعداد السودانيين نحو ثلاثة ملايين شخص , ثم استقطب سوق العمل جنسيات أخرى كالبنغلاديشيين والهنود وغيرهم , الا ان وقوع حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي عاناه العراق في التسعينات دفع معظم هؤلاء للمغادرة الى دول أخرى او العودة الى دولهم الاصلية , وفضل بعضهم البقاء على الرغم من صعوبة الظروف أيام الحصار [١] , واستقبلت أسواق العمل العراقية في السنوات الأخيرة العديد من الجنسيات المختلفة معظمهم جنسيات غير عربية , حيث أصبحت العديد من المراكز التجارية والمطاعم ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات في المناطق السكنية تقوم بتوظيف العمالة الوافدة واغلب هذه العمالة من دولة بنغلادش , واعدادهم تتزايد باستمرار بسبب اقبال أصحاب العمل على التعاقد معهم لبساطتهم والتزامهم وانضباطهم الشديد وانخفاض اجورهم .

وكانت نسبة البطالة في العراق بين الشباب قد ارتفعت الى ما يقارب (٤٠٪) في عام ٢٠١٦ , على وفق تقديرات صندوق النقد الدولي بعد ان كانت (١٣,٨٪) في عام ٢٠١٥ بسبب تداعيات الحرب وتفاقم اعداد النازحين , والازمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد وقلة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في العراق , وعدم استطاعة الحكومة على استيعاب المزيد من الشباب في وظائفها وهو ما يجعل قدوم عمالة اجنبية يؤثر بشكل سلبي على سوق العمل المحلية , ويزيد من صعوبة الحصول على عمل للشباب العراقي , وقد بدات تنتشر مؤخرا مكاتب لاستقدام العمالة الأجنبية بعد ان زاد الطلب عليهم من أصحاب المحلات والمراكز التجارية والمطاعم علاوة على الاسر الثرية والمتوسطة , حيث تلجا بعض النساء الموظفات الى

[١] نبيل جعفر عبد الرضا , " العمالة الأجنبية في العراق " , متاح على الرابط الالكتروني https://m.ahewar.org , اخر زيارة في ٢٠٢٥/٢/٢٥ .

جلب مربيات يجالسن اطفالهن اثناء وجودهن في العمل , وكذلك بعض الاسر التي فيها رجال او نساء طاعنين في السن ويحتاجون الى مجالسة ومتابعة مستمرة , اذ ان هناك اقبالا كبيرا على التعاقد مع خادمات من الهند وبنغلادش والفلبين واندونيسيا والنيبال وغيرها , ويتم انتقائهن بعد التأكد من مستويات النظافة والترتيب علاوة على التعليم أحيانا , فكثير من النساء يحرصن على ان تكون جليسة اطفالهن متعلمة تعليما اوليا على الأقل ثم يتم تدريبهن على الطبخ العراقي حتى يستطعن ان يغطين غياب النساء عن بيوتهن [١] .

ثانيا : شروط وإجراءات استقدام العمالة الأجنبية :

فرق المشرع العراقي بين الأجنبي من خارج العراق والمقيم فيه , فالاجنبي الموجود خارج العراق والذي يروم العمل فيه , وضع المشرع شرطين لدخوله العراق وتشغيله فيه وهما :

ا–شرط الاجازة او رخصة العمل : نصت المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ على الاتي (" يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل اجنبي بصفة كانت ما لم يكن حاصلا على إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير ") .

نصت المادة (٢٩) من القانون نفسه على الاتي (" يحظر على العامل الأجنبي الالتحاق باي عمل قبل الحصول على إجازة العمل ") .

ونصت التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ (" فقد نصت أيضا على شرط الاجازة لممارسة الأجنبي العمل في العراق في المادة (٣) منها , حيث نصت المادة (٣) من التعليمات المذكورة على الاتي (" لا يجوز لصاحب العمل في القطاع الخاص والمتخلط والتعاوني تشغيل أي شخص اجنبي ما لم يكن قد حصل على إجازة العمل وفق الشروط والإجراءات المحددة بهذه التعليمات ") .

من النص المتقدم يتضح بان المشرع العراقي قد ذكر في قانون العمل النافذ وبشكل صريح شرط الاجازة او الاذن الذي يحصل عليه العامل من الجهات المختصة بناءا على إجراءات وشروط محددة قانونا , وقد فعل المشرع العراقي حسنا عندما اشترط حصول الأجنبي على إجازة

[١] باقر النجار , " العمالة الأجنبية وقضية الهوية في الخليج العربي " , مجلة عمران , المركز العربية للدراسات والبحوث والبحوث ودراسات السياسات , العدد (٣) , ٢٠١٣ , ص ٢١ .

عمل لضمان عدم تسلل ودخول أي شخص الى الأراضي العراقية , فضلا عن حماية الامن الوطني من مخاطر العمالة الوافدة والمخالفة للشروط القانونية

واذا ما لاحظنا قانون العمل والعمال السعودي رقم (٥١) لسنة ١٤٢٦هجرية , ٢٠٠٦م يتبين منه هو الاخر في المادة (٣٢) قد نص على الاتي (" لا يجوز الاستقدام بقصد العمل الا بعد موافقة الوزارة ") , أي موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

كما نصت المادة (٣٣/ف) (١) منه على الاتي : (" لا يجوز لغير السعودي ان يمارس عملا , ولا يجوز ان يسمح له بمزاولته الا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة وفق النموذج الذي تعده لهذا الغرض ...") .

عند استقراء اصل النصوص متقدمة الذكر يتضح اتفاق القانون العراقي مع القانون السعودي على شرط حصول العامل الوافد على إجازة او رخصة عمل , لتمكنه من دخول الدولة والعمل فيها , وينصرف معنى الاجازة او الترخيص الى الاذن الذي يمنح للافراد من الجهات الإدارية المختصة للسماح لهم بالعمل بعد ان تتحقق من توافر الشروط القانونية اللازمة لذلك [١٠] .

اما فيما يخص منح الاجازة او رخصة العمل فقد نص المشرع العراقي على شروط محددة ينبغي مراعاتها لمنح الاجازة او الرخصة وهذه الشروط كالاتي (المادة (٤) , رقم (١٨) : ١٩٨٧).

- مدى حاجة العراق الى الايدي العاملة الأجنبية على وفق ما يتطلبه الاقتصاد الوطني , ومتطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد واقسام العمل في المحافظات .
- تاييد الدوائر الأمنية المختصة بعدم وجود مانع امني من اشتغال الشخص الأجنبي في العراق .

مما تقدم نلاحظ بانه ولاعتبارات مختلفة قد يسمح او لا يسمح لهم بالعمل حسب حاجة الاقتصاد الوطني للايدي العاملة , وفي هذه الحالة يمكن للعامل الأجنبي العمل في أي قطاع اخر يحتاج الى الايدي العاملة الأجنبية بعد التأكد من عدم وجود من يستطيع القيام بالعمل المطلوب من

[١٠] اسيل عمر مسلم , " التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق " , (دراسة مقارنة) , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية , كلية القانون , جامعة بابل , المجلد (٩) , العدد (٣) , ٢٠١٧ , ص ٥٦٦

مواطني الدولة [١] , وعلى هذا كذلك نص قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في المادة (١٢-أولا) التي نصت على ما يأتي : (يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهياة) أي الهياة الوطنية للاستثمار في العراق . (ثانيا) : منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق . (ثالثا) : ا- عدم المصادرة او تاميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي بات , ب-عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري الا للمنفعة العامة كلا او جزء وبتعويض عادل . (رابعا) : للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق وفقا للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى .

ب-دخول البلاد بطريقة مشروعة : فضلا عن شرط الاجازة او رخصة العمل يجب ان يكون دخول العامل الوافد بطريقة مشروعة وفقا لقوانين ونظم الإقامة المنصوص عليها , وذلك بالحصول على موافقة السلطات المختصة للدخول الى البلاد والى هذا نص المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٧٨) على سمة الدخول في المادة (٦) منه اذ نصت على الاتي : (الموافقة على دخول الأجنبي أراضي الجمهورية العراقية يؤشر في جواز سفره من القنصل العراقي او من يقوم مقامه او أي جهة ترعى مصالح الجمهورية العراقية ف الخارج او من يخوله الوزير) .

يتضح من نص المادة (٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي المذكور سلفا ان سمة الدخول امر مهم لا بد من تاشيره في جواز سفر العامل الوافد , وسمة الدخول هنا لا بد ان تكون لغرض العمل , وهذا ما اكد عليه المشرع السعودي في نظام الإقامة , اذ اكد على ان دخول الأجنبي وخروجه من البلاد يكون مشروعا , أي اذا كان يحمل جواز سفر قانوني او رخصة قدوم (المادة (٢), ١٣٧١هجرية) , أي ان يكون هناك موافقة بدخول الأجنبي البلاد . وكذلك ما اكدت عليه المادة الثانية من قانون دخول الأجانب في العراق حيث اكدت على ان كل اجنبي

[١] احمد عباس عبد الله , " العمالة وتاثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها " , مجلة اقتصادية الاعمال للأبحاث التطبيقية , مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة ديالى , المجلد (٢) , ٢٠٢١ , ص ٨١ .

يريد الدخول الى العراق ان يكون حائزا على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول الى العراق من قبل قنصل عراقي او من يخوله وزير الداخلية هذه السلطة .

ونص المشرع العراقي على شروط محددة يجب توافرها للحصول على سمة الدخول الى العراق وهذه الشروط تضمنتها المادة (٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٧٨) ومنها :

ا–ان يقدم الى الممثلية العراقية في الخارج ما يثبت امكانياته المالية لمعيشة خلال مدة بقائه في الجمهورية العراقية .

ب–" عدم وجود مانع من دخوله " أراضي الجمهورية العراقية لسبب يتعلق بالصحة العامة او الامن او الاداب العامة او الاقتصاد القومي .

ج–الا يكون متهما او محكوما عليه خارج العراق بجريمة يجوز تسليمه من اجلها .

د–" الا يكون قد صدر امر بابعاده من المهورية العراقية " .

وبهذا الشأن يقع على عاتق الجهات المختصة في الجوازات التأكد من تاشيرات الدخول والموافقة من الجهات المختصة وهذا ما يضمن عدم تسلل الأشخاص الى الجمهورية العراقية بطريقة غير مشروعة . علاوة على ما تقدم نلاحظ ان المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب نص في المادة (٣) منه على شروط محددة لدخول الأجانب وخروجهم من العراق بصورة مشروعة وكالاتي : لا يجوز دخول الأجنبي أراضي الجمهورية العراقية او الخروج منها الا وفق الشروط الاتية :

ا–" ان يكون حاملا جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطة مختصة في دولة او اية سلطة أخرى معترف بها , او ان يكون حاملا وثيقة تقوم مقام الجواز صادرة من سلطة مختصة تخول حاملها حق العودة الى الدولة التي صدرت منها الوثيقة .

ب–ان يسلك في دخوله العراق او خروجه منها احدى الطرق المعينة في قانون جوازات السفر

ج–ان يملا ويوقع استمارة خبر الوصول التي يقرر شكلها الوزير .

ج- شروط أخرى : فضلا عن الشروط التي اشرنا اليها فيما تقدم تعمل العديد من الدول على تضمين قوانينها جملة من الشروط والضوابط الأخرى لامكانية استقدام عمالة وافدة وهذه الشروط تتمثل في الاتي :

ا-عدم منافسة العامل الأجنبي للعامل الوطني , اذ لا يمكن استقدام عامل لشغل مهنة للعامل المواطن شغلها (المادة (١٥/٢) , رقم (٥١) : لسنة ١٤٢٦ هجرية) . ونلاحظ بان هذا الشرط له أهمية كبيرة اذ يهدف الى حماية العمالة الوطنية من منافسة العمالة الأجنبية .

ب-مراعة قدرة العامل الوافد على ممارسة العمل وفق المعايير الوطنية اذ قد يكون العامل الوافد غير قادر على أداء العمل بسبب او لاخر وان كان قادرا عليه في دولته , لذا لا بد من توافر ضوابط محددة في العامل الأجنبي وتتمثل هذه الضوابط بالاتي :

- السن : اذ يعتبر عاملا مهما في تحديد مدى صلاحية العامل الأجنبي لاداء العمل , لذا نلاحظ ان قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ قد نص على الحد الأدنى لسن العامل العراقي في المادة (٨/(أولا) منه والتي نصت على الاتي (الحد الأدنى لسن العمل في الجمهورية العراقية هو (١٥) خمسة عشر عاما , اما القانون السعودي فقد عمل على وضع حد ادنى وحد اقصى لسن العامل الوافد المطلوب استقدامه بان لا يقل عن ٢١ عاما ولا يزيد عن ٦٠ عاما باستثناء العامل ذو الخبرة النادرة او الكبيرة) .
- يجب ان يكون العامل الوافد قد دخل الدولة بطريقة مشروعة وفقا لقوانين وأنظمة الإقامة المعمول بها كما اشرنا لذلك فيما تقدم , ونرى بان هذا الشرط بالغ الأهمية اذ قد يكون العامل الوافد مستوفيا الشروط كافة , الا انه لا يستطيع ممارسة العمل لتعلق الامر بوضعه القانوني داخل الدولة ومشروعية اقامته .

وفيما يتعلق باجراءات الحصول على رخصة او إجازة العمل فقد أشار القانون اليها , اذ تبدا الإجراءات بمرحلة تقديم طلب الحصول على إجازة او رخصة العمل , وهي مرحلة تصنف خلالها الوثائق وفق الإجراءات التي نص عليها القانون مع الجهات المختصة , وقد اشترط القانون العراقي ان يقدم طلبا تحريريا , والى ذلك نصت المادة (٦) من " التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق " رقم (١٨) , لسنة ١٩٨٧ على الاتي :

ا–على الشخص الأجنبي الموجود خارج العراق والذي يريد مزاولة العمل في العراق اتباع الإجراءات الاتية لغرض الحصول على إجازة العمل :

ا–ان يتقدم بطلب تحريري الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن طريق الممثليات العراقية في الخارج او وكيله الرسمي في العراق او بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله نيابة عنه .

ب–يجب ان يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقا بالشهادات والمستندات المتوفرة لديه مع بيان اسمه وجنسيته ونوع العمل ومدته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل . وبعد ان يصبح الطلب كاملا تقوم الجهة المختصة وهي دائرة العمل في بغداد واقسامها في المحافظات بالتثبيت من الشروط القانونية وحصول الموافقة للعمل في العراق ومن ثم مفاتحة السلطات المختصة لمنح سمة الدخول للشخص الأجنبي , وعلى هذا الشخص عند دخوله العراق مراجعة دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد او اقسامها في المحافظات خلال مدة (٧) أيام من تاريخ دخوله العراق لغرض التاشير واستكمال إجراءات منح الاجازة حسب المادة (٨/أولا) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ .

هذا بالنسبة الى إجراءات منح إجازة العمل للشخص الأجنبي الموجود خارج العراق , اما الأجنبي الموجود داخل العراق والذي يريد العم فيه فنلاحظ ان المادة (٦ ثانيا / ا و ب و ج) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق تضمنت هذه الإجراءات وهي كالاتي

ا–تقديم المستمسكات القانونية التي تثبت كون دخوله العراق واقامته بصورة مشروعة .

ب–ان يتقدم بطلب تحريري الى دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد او اقسامها في المحافظات او بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله .

ج–يجب ان يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقا بالشهادة والمستندات المتوفرة لديه مع بيان باسم وجنسية ونوع العمل ومدته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل . ووفقا لما تقدم لا بد من النص في القانون على هياة تختص بالتفتيش اذ لا بدان تخضع مشاريع وأماكن العمالة الوافدة للرقابة لتامين توافر الشروط ونفاذ احكام القانون ولا سيما القواعد المتعلقة باستقدام العمالة الوافدة ولهذا الامر ابعاد إيجابية لا سيما ما يتعلق منها بالقضايا الأمنية والاجتماعية والاقتصادية , لا سيما الفرق التفتيشية في المحافظات وبغداد والتي ترصد خلال

جولاتها التفتيشية لمواقع العمل المخالفات بخصوص العمالة الوافدة (المادة (١٥/ف ٦) , رقم (٥١) : لسنة ١٤٢٦ هجرية) .

ثالثا : الواقع التنظيمي للعمالة الأجنبية في العراق :

يمكن القول ان العراق كان يعتمد على العمالة المحلية بشكل كبير وكان يدربها ويؤهلها للدخول في سوق العمل وكان يعتمد على ان العمل في العراق هو حق للمواطن العراقي دون غيره وذلك بسبب روح المواطنة والوطنية التي طغت على عمل الحكومات في العهد الملكي وصولا الى العهد الجمهوري , غير ان موضوع وفود العمالة الأجنبية الى العراق قد بدات ملامحه بعد البدا بقانون العمل في العراق للعام ١٩٦٣ ضمن المادة (٦) سمحت للوافدين الأجانب بالدخول الى السوق العراقية للعمل بشرط ان لاتزاحم الايدي العاملة الوطنية , ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في العام ١٩٨٠ , شهد العراق توافد اعداد كبيرة من الوافدين العرب الى العراق وخصوصا من الجنسية المصرية والسودانية إضافة الى جنسيات أخرى .

وقد توجه الكثير من العمال العراقيين للعمل في مصانع القوات المسلحة وتحويل أعمالهم الى ما يسمى (الجهد الحربي) , مما سبب فراغ كبير في الايدي العاملة العراقية مع تنافس الطلب العسكري على الصناعات المدنية التي تتولى انتاج السلع المدنية الأساسية , حيث سمح العراق للوافدين العرب بالدخول الى السوق العراقية دون تأشيرة دخول مع منحهم الحق في الإقامة داخل البلد حتى دون تصريح للعمل , حيث احتل العراق المرتبة الأولى بالنسبة لسوق العمالة المصرية على سبيل المثال باعداد وصلت الى اكثر من ثلاث ملايين عامل مري حتى نهايات عام ١٩٨٩ [١] . وقد اصبح العراق في المرتبة الأولى من دول الخليج العربي في نسب استقبال العمالة الأجنبية الى أراضيه .

وبعد قيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ تعرض العراق الى عقوبات اقتصادية قاسية من المجتمع الدولي بسبب دخول القوات العراقية الى أراضي دولة الكويت , وبالتالي فان الاعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية التي دخلت العراق في فترة الثمانينات كانت قد غادرت بسبب الحرب

[١] احمد حسن إبراهيم , " الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية " , جامعة الكويت , الجمعية الجغرافية الكويتية , ١٩٩٥ و ص ٢٥ .

والعقوبات الاقتصادية إضافة الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي , حيث انعدمت كل عوامل الجذب للعمالة الأجنبية الوافدة [١] .

حيث ان انخفاض سعر العملة وتزايد مستويات البطالة وظروف الحرب والحصار الاقتصادي الخانق قد اثر على توافد العمالة الوافدة اليه وأصبحت العمالة الأجنبية تغادر العراق وباعداد كبيرة نحو دول نفطية أخرى بسبب تدني المستوى المعيشي في البلد [٢] .

بعد التغير السياسي الكبير في العام ٢٠٠٣ , قامت الحكومة العراقية الجديدة بفتح أبواب الاستثمارات الأجنبية في العراق مع ضمانات حكومية بتقديم الدعم والعديد من المزايا والشروط التنافسية للشركات الأجنبية التي تريد العمل في العراق .

حيث ان قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) الصادر عام ٢٠٠٦ قدم الكثير من المزايا الى الشركات الأجنبية للعمل في العراق بعد الانفتاح السياسي الكبير وكانت هذه الميزات كالتالي [٣] :

١-منح العمالة الأجنبية والعاملين في الشركات الاستثمارية والنفطية حق الإقامة في العراق مع تقديم تسهيلات لدخولهم وخروجهم العراق .

٢-يحق للمستثمر توظيف عمال غير عراقيين في حالة عدم وجود ايدي عراقية مؤهلة قادرة على القيام بالمهمة التي يتطلبها عمل المستثمر وفق شروط وضوابط هياة الاستثمار .

٣-الالتزام التام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات ظروف العمل وغيرها , وفي الواقع فان هذا الالتزام نسبي لا يلتزم به الكثير من المستثمرين او الشركات الأجنبية العاملة في العراق .

٤-يجب ان تكون العناصر الأجنبية (العمالة الوافدة) من أصحاب الخبرات في العمل ولديهم المؤهلات اللازمة للعمل في المشاريع الاستثمارية , كذلك تدريب المستخدمين العراقيين العاملين في الشركات الأجنبية لزيادة كفائتهم ومهاراتهم .

[١] سونيا ارزوني , " العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق " , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد (٣١) , المجلد (١٩) , ٢٠٢٣ , ص ١١٦ .
[٢] جمال عزيز فرحان , وحيدر عبد الأمير جاسم , " واقع العمالة الوافدة الى العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية " , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد (٦٠) , ٢٠١٨ , ص ٥٠ .
[٣] هياة استثمار بغداد , قانون استثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والأنظمة الصادرة بموجبه , ص ٧-٨

وفي العام ٢٠١٥ وضع المشرع العراقي قوانين جديدة تخص تنظيم عمل العمالة الأجنبية الى العراق بعد كثرة اعدادهم وكثرة الشركات الأجنبية الداخلة الى العراق بحجة الاستثمار , حيث نصت المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ لسنة ٢٠١٥ شروط لدخول العامل الأجنبي الى العراق وهما :

١-يحظر على الإدارات وأصحاب العمل او الشركات تشغيل أي عامل اجنبي باي صفة كانت ما لم يكن حاصل على إجازة عمل صادرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية [١] .

٢-مدى حاجة العراق الى الايدي العاملة الأجنبية وفق ما يتطلبه الاقتصاد الوطني وفي ذلك يجب التنسيق مع دائرة العمل والتدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية , وبذلك يتم اختيار نسب العمالة الوافدة المطلوبة للعمل في السوق العراقي الاستثماري [٢] .

٣-تاييد الدوائر الأمنية المختصة بعدم وجود مانع امني او جنائي من اشتغال العامل الأجنبي الوافد الى العراق .

ويمكن الملاحظ ان قانون العمل العراقي ركز على حصول العامل الأجنبي على تصريح الدخول او (سمة الدخول) كشرط أساسي للعمل في الأراضي العراقية عكس ما حصل من فوضى سابقة في عهد النظام البائد الذي سمح للعمالة العربية الوافدة بغزو سوق العمل العراقي ومنافسة المواطن العراقي في العمل , وقد نص المشرع العراقي في المادة (٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي على ان يكون لدى العامل الوافد جواز سفر نافذ او وثيقة سفر نافذة على الأقل لمدة ست اشهر وصالحة لدخول العراق والخروج منه , وكذلك ان تكون سمة الدخول نافذة المفعول عند دخوله وخروجه من العراق , مع التأكد من ان يكون العامل الوافد خالي من الامراض المعدية او نقص المناعة المكتسب وفق القانون العراقي [٣] .

رابعا : الانعكاسات الاقتصادية لانتشار العمالة الأجنبية في العراق :

[١] المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ , منشور بالعدد (٤٣٨٦) صحيفة الوقائع العراقية .
[٢] التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ وقوانين العمل المعدلة .
[٣] رشا ظافر محي الدين , " اثر علم الاعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي " , مجلة جامعة تكريت للحقوق , السنة (٧) , المجلد (٧) , العدد (٢) , الجزء الأول , ٢٠٢٣ , ص ٢٣٣ .

ان ظاهرة هجرة العمالة الأجنبية هي سلاح ذو حدين فهي تمتلك اثار إيجابية واثار سلبية على بلد الاستقبال , حيث ان لها تاثير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ان قدوم العمالة الى العراق معناه ان البلد يشهد نهضة عمرانية واستثمارية كبيرة قد تعوض سنين الحرب على الإرهاب والانفلات الأمني الذي اعقب غزو العراق في العام ٢٠٠٣ , وان كثرة العمالة الوافدة تعني كثرة الطلب على الاستثمار الذي يسهم في انعاش الاقتصاد الوطني باعتبار ان أجور العامل الأجنبي هي اقل بكثير من أجور العامل المحلي , ووجود العامل الأجنبي معناه زيادة التجارة الداخلية داخل البلد المستقبل حيث ان اشتغال العامل الأجنبي في التجارة ونقل البضاعات داخل البلد بكفاءة وسرعة مع تكلفة اقل وعبر المحافظات يسهم في تنشيط حركة التجارة داخل العراق [١]

ومما لاشك فيه ان العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية , وهذه العمالة تركت انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على واقع المجتمع العراقي , لذا يجب على أصحاب القرار القانوني والسياسي في العراق اتخاذ تدابير وإجراءات من شانها ان تؤثر على عملية تنظيم هذه العمالة ومحاولة الحد من انعكاساتها السلبية على واقع العمالة المحلية .

١-الانعكاسات الإيجابية للعمالة الأجنبية الوافدة على واقع العمل في العراق :

ان للعمالة الأجنبية الوافدة الى العراق العديد من الانعكاسات الإيجابية ولا سيما على واقع المجتمع والاقتصاد ومن اهم هذه الانعكاسات الاتي :

ا-بسبب كثرة التجارة الداخلية والخارجية فمن ناحية التجارة الداخلية يعمل العامل الأجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وباقل التكاليف , وأيضا الأمانة والإخلاص في العمل والسبب في ذلك يعود الى حاجة العمال الأجانب للحصول على الأموال حتى ولو كانت قليلة لتحويلها الى اهله في الدولة الذي يعيش فيها أصلا , ومن ناحية التجارة الخارجية فان إصرار العامل الأجنبي على العمل بإخلاص ولو كان باقل الاثمان يؤدي الى تشغيل المعامل والورش التي تنتج البضائع المعدة للتصدير مما يعود بالمردود المادي الجيد وباقل

[١] رشا ظافر محي الدين , مصدر سابق , ص ٣٣٦ .

التكاليف , وهذا بدوره يؤدي الى التوسع في انتاج اكثر مع انخفاض أجور العمال الأجانب بالتأكيد .

ب–للعمالة الأجنبية دور مهم في سد النقص ومعالجته الذي يمكن ان يوجد في الوظائف والاعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون القيام بهذه الاعمال , ومن جانب اخر تساهم العمالة الأجنبية الوافدة في ارتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص , وأيضا من ناحية أخرى ان هذه العمالة تحصل على أجور منخفضة بالمقارنة مع الأجور التي تتقاضاها العمالة الوطنية وفضلا عن ذلك فان العمالة الأجنبية بما تملكه من مهارات وخبرات توفر تكلفة التدريب والتاهيل بالنسبة للعمال الوطنيين

ج–ان العمالة الأجنبية توفر فرص عمل للعمالة الوطنية من خلال بعض قوانين العمل الذي تفرضه السلطات والمحاكم من إجراءات شديدة وصارمة لدخول العمال الأجانب , وذلك كله من اجل عدم الاضرار بالامن والاقتصاد والمجتمع العراقي الداخلي , فعند دخول العمال الأجانب يجب ان يتم توفر شروط قانونية محددة في العامل الأجنبي الوافد , وفي حال تم التجاوز على هذه الشروط والإجراءات فسيعرض أصحاب المكاتب والشركات المستقدمين لهذه العمالة الى المحاسبة والجزاء القانوني اللازم [١] .

د–ان العامل الأجنبي بحكم وضعه المادي الصعب جدا وبعد المسافة الكبيرة التي قطعها من دولته للوصول الى العراق يكون بالضرورة اكثر حرصا على عمله ويعمل بأفضل طريقة لكسب رضا صاحب العمل حتى يمكنه من البقاء لمدة أطول في العمل بدلا من ترحيله , وبسبب مفاضلة العامل الأجنبي على العراقي لبساطته ولقلة تكاليفه وأيضا كثرة ساعات العمل بالمقارنة مع العامل العراقي فلابد هنا من التأكيد على الحفاظ على الحقوق المالية للعمال الأجانب واسترجاعها من أصحاب العمل قبل ترحيلهم من العراق [٢] .

٢–الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة على واقع العمل في العراق :

[١] وسيم باسم , " الايدي العاملة في العراق : الأجنبية افضل لانها اقل تكلفة " , مقالة منشورة على صحيفة ايلاف الالكترونية , على الرابط الالكتروني : www.elaph.com .

[٢] بنان علي حسين , " العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول) " , بحث منشور في المجلة الاقتصادية الخليجية , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , العدد (٢٤) , ٢٠١٣ , ص ١١ .

تنتج عن تزايد اعداد العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في السوق مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة مما تؤدي الى التاثير على امن واقتصاد المجتمع العراقي ومن اهم هذه المخاطر :

ا-بسبب تفضيل العمالة الأجنبية الوافدة على العمالة المحلية في سوق العمل العراقي مما سيؤدي بالتالي الى تزايد مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب هذه المنافسة مما يؤدي الى عدم تحقيق الامن الوظيفي وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة , علاوة على الاثار الخطيرة على الامن الوطني الاقتصادي التي تبدا بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة , فضلا عن اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى , ويمكن القول بان التدفق المتزايد للعمالة الأجنبية الوافدة والاعتماد عليها يعد منافسا كبيرا للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية الى زيادة معدلات البطالة اذ يعد الامن الاقتصادي من اهم مؤشرات الامن البشري فالامن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع والحماية من الفقر والتهديدات الخطيرة المفاجئة [1] .

ب-ان توظيف العمالة الأجنبية وبشكل متزايد على حساب العمالة المحلية سيؤدي الى ارتفاع معدل الانفاق العام على الخدمات الطبية , السكنية والتعليمية , وكذلك خدمات المواصلات .

ج-بعض هذه العمالة تدخل بطرق غير قانونية ولا تخضع للضوابط وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع العراقي .

د-زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الأجنبية الوافدة الى دولها , اذ تشكل هذه التحويلات المالية استنزافا لموارد العراق وتسرب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصعبة الى خارج البلد , ويتضح من خلال حجم التحويلات النقدية بانها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات اثار اقتصادية بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي , لما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى وتعمل في نفس الوقت على دعم الاقتصاد في دول العمالة الوافدة , فضلا عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فانها توفر موردا اقتصاديا مهما يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها , اذ ان العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله الى الخارج الدول التي قدمت منها لا سيما اذا ما لاحظنا ان غالبية تلك العمالة تميل

[1] باقر النجار , " العمالة الأجنبية وقضية الهوية في الخليج العربي " , مجلة عمران , المركز العربي للدراسات والبحوث ودراسات السياسات , العدد (٣) , ٢٠١٣ , ص ٢٢ .

الى الادخار وهذا بدوره يؤدي الى زيادة التحويلات النقدية وهذا الامر يؤدي الى نقص الاحتياطي الأجنبي .

هـ-إعاقة برامج التنمية للموارد البشرية (تقع أهمية الموارد البشرية في المرتبة الأساسية على مستوى العالم " الدول النامية والمتقدمة " اذ تعتبر اهم عنصر من عناصر التنمية وتركز اهتمامها عن طريق اعداد برامج متطورة وشاملة على وفق معايير واسس مدروسة تتضمن تنمية الموارد البشرية وقد لوحظ في نهاية القرن العشرين ازدياد الاهتمام بإدارة العنصر البشري وقد نقل هذا الاهتمام من الحكومة الى دوائرها وقد تحول المفهوم الى الاهتمام بإدارة الافراد المقصود بها إدارة الموارد البشرية والذي بدوره يهتم بالجانب الإداري والعلمي والسلوكي عن طريق الإفادة العظمى من طاقات البشر ووضعها ضمن اطار منظم ومستقل) , وذلك بسبب تزايد اعداد العمالة الأجنبية الوافدة واغراق أسواق العراق من هذه العمالة التي تحصل على أجور منخفضة [١]

و-بعض المهن التي تعمل بها العمالة الأجنبية الوافدة ولفترات طويلة من الزمن تؤدي بالعامل العراقي الى ازدراء واحتقار بعض تلك الاعمال والمهن التي تعمل بها تلك العمالة والتي ارتبطت بشكل او باخر بها .

ز-ان وجود العمالة الأجنبية الوافدة وبشكل متزايد يؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولة , لان هذه العمالة تحصل على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة بدون مقابل مالي او بمقابل قليل جدا مما سيؤدي هذا بدوره الى زيادة معدلات الانفاق الحكومي العام وذلك لدعم تلك الخدمات التي تستهلكها العمالة الوافدة وبالتالي يؤدي الى ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة [٢] .

خامسا : الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من تدفق العمالة الأجنبية :

ا-الإجراءات الوقائية :

[١] حيدر الجراح , " العمالة الوافدة الى العراق واثارها الاقتصادية والاجتماعية " , شبكة معلومات النبا , متاح على الرابط الالكتروني https://annabaa.org , اخر زيارة ٢٠٢٥/٢/٢٥ .
[٢] رشا ظافر محي الدين , مصدر سابق , ٢٠٢٣ , ص ٣٣٨ .

١-يقع على عاتق الجهات المختصة من وزارة الداخلية ووزارة العمل فضلا عن الجهات المعنية بالاستقدام من مؤسسات ومكاتب وشركات ووكالات ضرورة وضع الحلول الناجعة للتخلص مما يمكن ان يتعرض له الامن الوطني من خطر .

٢-رفع تكاليف الاستعانة بخدمات العمالة الأجنبية الوافدة والاستقدام بشكل تدريجي عن طريق النص في التشريع على زيادة رسوم الاستقدام , او التاشيرات او رخص العمل او تجديدها .

٣-تطبيق سياسة فرض رسوم وسياسة الحد الأدنى للاجر , مما يعني تكاليف إضافية يتحملها صاحب العمل وبالتالي تتساوى تكاليف العمالة الأجنبية الوافدة الى حد ما مع تكاليف العمالة الوطنية العراقية .

٤-لا بد للدولة من العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستعانة بالعمالة الوطنية العراقية , من خلال المكافات والحوافز فضلا عن الإعانات الحكومية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تعمل على تدريب العمالة العراقية , وبذلك يتطلب من الجهات المختصة تبني مبدا الوقاية من المخاطر بدلا من انتظارها .

٥-يمكن الحد من العمالة الأجنبية الوافدة وذلك تكلفة المعيشة للعمالة الوافدة في العراق ويمكن استخدام هذه الوسيلة للحد من الاستخدام الكبير لها بان تتحمل الدولة تكاليف يمكن ان يكون صاحب العمل معفي منها مثل تكاليف الكهرباء والماء والامن وغيرها من الخدمات المشابهة لها , وتتحمل هذه التكاليف على شكل ضرائب ورسوم بناء على عدد العاملين لديه الامر الذي يؤدي به الى التفكير في اتخاذ تدابير يخفف بها من تكلفته او يحملها للمستخدمين المستفيدين من خدماته أي باقي افراد المجتمع .

٦-لتنظيم استقدام العمالة الأجنبية الوافدة والحد من مخاطرها لا بد من وضع استراتيجية واضحة للعمل في القطاع الخاص لتشغيل نسبة معينة من مواطني الدولة مع مراعاة تحسين اجورهم مقارنة بنظرائهم من العمالة الوافدة .

٧-توطين الوظائف وتفضيل العمالة العراقية , ويقصد بتوطين التوظيف او إحلال الموظف المواطن مكان الموظف الوافد , والتوطين هو تاهيل المواطن للقيام بمهام وظيفية معينة كانت مستندة اعمالها الى كفاءات غير وطنية , بشرط ان تكتمل جميع العناصر لاداء العمل في المواطن.

ب-الإجراءات العلاجية :

١-ان توفير خدمة نوعية وتحسين إنتاجية العمل ورفع مستوى خطط التنمية من جهة , والحد من استقدام العمالة الأجنبية الوافدة او تلافي مخاطرها من جهة أخرى , لا بد لتحقيقه من اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على الامن الوطني , ومن هذه الإجراءات :

- لابد ان تتوافر في العامل العراقي المهارة والكفاءة والقدرة على أداء العمل وهذه المهارة لا تتوافر الا بزيادة مقدرات العامل العراقي , وذلك عن طريق التدريب والتاهيل بانشاء المراكز المهنية والمعاهد الفنية والتقنية ومؤسسات التدريب .
- ان المشرع العراقي اعتمد على أسلوب العقاب المالي بالإضافة الى العقوبات السالبة للحرية , وفعل حسنا وذلك لخطورة الوضع , فضلا عن هذه العقوبات فمن الاجدر بالمشرع العراقي النص على سحب رخصة العمل باثر رجعي تطبيقا لنظرية سحب القرارات الإدارية لصدورها بناء على المعلومات والمستندات غير الصحيحة التي تقدم بها العامل للحصول على الترخيص , كما يمكن تعليق الرخصة لحين البت في الامر في حالة مخالفة القواعد المنصوص عليها قانونا .

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات ..

أولا : الاستنتاجات :

١-ان وجود العمالة الأجنبية في العراق اوجدتها الظروف الاقتصادية المرحلية والحاجة الفعلية لتلك العمالة في قطاعات معينة , حيث احتلت العمالة الأجنبية الوافدة اغلبية فرص العمل بهم بشكل كبير لقدراتهم ومهاراتهم العالية فضلا عن انخفاض او رخص اجورهم .

٢-ان وجود العمالة الأجنبية في العراق بات مصاحبا لظاهرة البطالة المستشرية في البلد بسبب التنافس الكبير على العمل , إضافة الى ان العمالة الأجنبية الوافدة وباعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات , وهذا ما يؤدي الى تحمل موازنة الدولة أعباء كبيرة , فضلا عن ذلك ان وجود العمالة الوافدة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي هو سبب من أسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لأغراض أخرى وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والاخلال بالامن .

٣-ان التحويلات النقدية للعمالة الأجنبية الوافدة تحتل نسبة كبيرة من العملات الصعبة والتي تشكل خطرا اقتصاديا كبيرا على الاقتصاد العراقي الوطني لما تؤدي تلك التحويلات من هروب العملة الصعبة واستنزاف الموارد المالية لتصب في اقتصاديات دول أخرى .

٤-عدم توفر بيانات دقيقة وكاملة عن العمالة الأجنبية الوافدة وخصوصا البيانات المتعلقة بالتحويلات النقدية الى الخارج فضلا عن قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الأجنبية , إضافة الى ان المنظمات الدولية المعنية بموضوع العمل والعمالة لم تتطرق في تقاريرها الى هذا الموضوع .

٥-لم تظهر نتائج مسح القوى العاملة والذي نفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الأجنبية في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحا اسريا شاملا وان هناك عمال غير مسجلين رسميا يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر وأماكن سكن غير نظامية , ولم تكن هناك استجابة شاملة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة في مسح سوق العمل في القطاع الخاص الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء ما يعني ان اعداد العاملين الأجانب وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم ان هناك اعداد كثيرة من العاملين الأجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص .

ثانيا : التوصيات :

١-ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية ويجب زيادة نسبة العمال والموظفين الأجانب للمساعدة على إرساء قواعد العمل الرصينة وترسيخ أفكار ومكتسبات العمال الأجانب في بلدان أخرى وصبها بسرعة في العراق بسبب عملهم ونقل خبراتهم للعامل المحلي للمساعدة في زيادة قوة سوق العمل وأيضا لتوفير فرص عمل اكبر , والاحتكاك والتعليم الضروري للعامل المحلي وللمنافسة الضرورية في سبيل الارتقاء بواقع سوق العمل في البلد .

٢-ان يكون الطلب على العمالة الوافدة كمكمل للعمالة الوطنية وتركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة الماهرة وبشروط محددة كضرورة للتقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة من خلال ترشيد استقدام العمالة الوافدة بلوائح وقوانين موضوعية , ورفع رسوم وتكاليف استقدامها , وهذا الامر يتطلب توفير الكوادر العراقية المدربة والمؤهلة عن طريق انشاء المشاريع الإنتاجية والاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتؤدي الى توظيف اكبر قدر من الموارد

البشرية الوطنية فضلا عن تشجيع العمل بالقطاع الخاص , ووضع نظام شامل ومتناسق للعمل على استيعاب اعداد محددة من المواطنين العراقيين للعمل في القطاع العام وارشاد الباقي الى القطاع الخاص .

٣-السيطرة على كافة الحدود لمنع دخول الأشخاص الأجانب بصفة غير قانونية , ومتابعة الداخلين الى البلد لأغراض السياحة ومنعهم من البقاء على الأراضي العراقية بعد انتهاء فترة اقامتهم فضلا عن ضرورة انشاء قاعدة بيانات رصينة عن العمالة الأجنبية والتي ستسهم في رسم السياسات الخاصة بسوق العمل العراقي .

٤-ضرورة توفير البيانات حول التحويلات النقدية الى الخارج من قبل الوزارات المعنية من اجل معرفة حجم العملة الأجنبية التي يتم تصديرها الى الخارج ومدى تاثير العمالة الأجنبية على الاقتصاد الوطني .

المصادر والمراجع

أولا : القوانين والتشريعات :

١-قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لسنة ٢٠١٥ .

٢-هياة استثمار بغداد , قانون استثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والأنظمة الصادرة بموجبه

٣-التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ وقوانين وزارة العمل المعدلة.

٤-المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ , منشور بالعدد (٤٣٨٦) في صحيفة الوقائع العراقية .

ثانيا : المصادر العربية :

٥-احمد حسن إبراهيم , " الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية ط , جامعة الكويت , الجمعية الجغرافية الكويتية , ١٩٩٥ .

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد ٨

٦-احمد عباس عبد الله , " العمالة وتاثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها " , مجلة اقتصادية الاعمال للأبحاث التطبيقية , مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة ديالى , المجلد (٢) , ٢٠٢١ .

٧-اسيل عمر مسلم , " التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق : دراسة مقارنة " , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية , كلية القانون , جامعة بابل , العدد (٣) , المجلد (٩) , ٢٠١٧

٨-باقر النجار , " العمالة الأجنبية وقضية الهوية في الخليج العربي " , مجلة عمران , المركز العربي للدراسات والبحوث ودراسات السياسات , العدد (٣) , ٢٠١٣ .

٩-بسمة رحمن عودة الصباح , " العمالة الوافدة في العراق : الأسباب والاثار " , مجلة الكلية الجامعة , العدد (٣٧) , المجلد (٢) , ٢٠١٦ .

١٠-بنان علي حسين , " العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول) " , المجلة الاقتصادية الخليجية , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , العدد (٢٤) , ٢٠١٣ .

١١-جمال عزيز فرحان , وحيدر عبد الأمير جاسم , " واقع العمالة الوافدة الى العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية " , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد (٦٠) , ٢٠١٨ .

١٢-حيدر الجراح و " العمالة الوافدة الى العراق واثارها الاقتصادية والاجتماعية " , شبكة معلومات النبا , متاح على الرابط الالكتروني (https://annabaa.org) اخر زيارة في ٢٠٢٥/٢/٢٥ .

١٣-رشا ظافر محيي الدين , " اثر علم الاعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي " , مجلة جامعة تكريت للحقوق , السنة (٧) , المجلد (٧) , العدد (٢) , الجزء الأول , ٢٠٢٣ .

١٤-رندا طلال حسن , " دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجا " , مجلة كلية الامام الكاظم , العدد (١) , المجلد (٨) , ٢٠٢٤ .

١٥-سونيا ارزوني , " العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق " , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد (٣١) , المجلد (١٩) , ٢٠٢٣ .

١٦-عبد الحميد سالم الدوحاني , " تاثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني " , رسالة ماجستير , الأردن , جامعة مؤتة , ٢٠٢٢ .

١٧-لبنى عبد الله القاضي , " اثر الاعمال الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية " , المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض , السعودية , ١٩٩٠ .

١٨-مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان , التقرير الأول لاوضاع المهاجرين , ٢٠١٠

١٩-نبيل جعفر عبد الرضا , " العمالة الأجنبية في العراق " , لمزيد من التفاصيل متاح على الرابط الالكتروني : (https://m.ahewar.org) و اخر زيارة في ٢٠٢٥/٢/٢٥ .

٢٠-وسيم باسم , " الايدي العاملة في العراق : الأجنبية افضل لانها اقل تكلفة " , مقالة منشورة على صحيفة الايلاف الالكترونية , على الرابط الالكتروني التالي : (www.elaph.com) .